

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(مترجمة)

العناوين:

- ترامب يصف الديمقراطيين بالأشرار وهو يحتفل بتبرئته
- السعودية تستخدم المحكمة السرية لإسكات المعارضة
- وزارة الخارجية البريطانية تنفي التراخي في متابعة قضية كشمير على المسرح العالمي

التفاصيل:

ترامب يصف الديمقراطيين بالأشرار وهو يحتفل بتبرئته

أمريكا اليوم - استغل دونالد ترامب حفلاً أقيم في البيت الأبيض يوم الخميس للاحتفال بتبرئته من العزل من منصبه، قائلاً إنه "مرّ بالجحيم" في عملية ألقى باللوم فيها على "المسربين والكاذبين" الذين اتهموه ظلماً بسوء السلوك في تعاملاته مع أوكرانيا. بعد دخوله الغرفة الشرقية الرسمية للنشيد الوطني "يحيا الرئيس"، أشاد ترامب بالمشرعين الجمهوريين وفريقه القانوني و"المحاربين" واتهم الديمقراطيين بمحاولة تدمير البلاد من خلال عزله من منصبه. وقال ترامب وهو يقف أمام أعضاء مجلس الوزراء والمشرعين الجمهوريين وأفراد الأسرة: "لقد أوصولني إلى المراحل النهائية من العزل، لكن الآن لدينا تلك الكلمة الرائعة. لم أعتقد أبداً أن كلمة واحدة ستبدو جيدة جداً وهذا ما يسمى بالبراءة الكاملة"، وفي 63 دقيقة من التصريحات غير المكتوبة، دعا عشرات الأشخاص بالاسم إلى شكرهم للدفاع عنه، بمن فيهم زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل وعدد من المشرعين الآخرين. وعمل ماكونيل وأعضاء آخرون في مجلس الشيوخ كمحلفين في محاكمة العزل. وفي حين وصف ترامب نفسه الحدث بأنه "احتفال"، كان من الواضح أيضاً أنه لا يزال يغلي بسبب عزله من قبل مجلس النواب الذي يسيطر عليه الديمقراطيون. "الإقالة هي كلمة قبيحة جداً بالنسبة لي. إنها كلمة مظلمة"، هكذا قال ترامب. وقال أيضاً إن العزل والتحقيق الأوكراني الذي سبقه كانا جزءاً من جهد استمر لسنوات لملاحقة نفسه. وألمح مراراً إلى التحقيق الذي أجراه المستشار الخاص روبرت مولر في التدخل الروسي في انتخابات عام 2016.

محاكمة العزل هي ضربة قاضية للسياسة الأمريكية. فقد تعرض كل من الجمهوريين والديمقراطيين لوضع المصالح الحزبية من قبل العدالة والدستور الأمريكي، والأهم من ذلك، ما هو الصواب والخطأ.

-----

السعودية تستخدم المحكمة السرية لإسكات المعارضة

الغارديان - أفاد تقرير جديد أن السعودية تستخدم محكمة خاصة سرية أنشئت للقضايا المتعلقة (بالإرهاب) لمقاضاة نشطاء حقوق الإنسان وغيرهم من الأصوات المعارضة التي تتحدى النظام الملكي المطلق في البلاد بشكل منهجي. أمضت منظمة العفو الدولية خمس سنوات في التحقيق في 95 قضية نظرت فيها المحكمة الجنائية المتخصصة في الرياض، وخلصت في تقرير نشر يوم الخميس إلى أن المحكمة تستخدم بشكل روتيني كسلاح لإسكات الانتقادات على الرغم من محاولات المملكة الأخيرة لغرس صورة إصلاحية. منذ عام 2011، استخدمت المحكمة الدستورية العليا قوانين واسعة النطاق لمكافحة (الإرهاب) والجرائم الإلكترونية في محاكمات جائرة لإصدار أحكام بالسجن تصل إلى 30 عاماً، وفي بعض الحالات عقوبة الإعدام للمدافعين عن حقوق الإنسان والكتاب والاقتصاديين والصحفيين والدينيين والإصلاحيين والناشطين السياسيين، لا سيما من المسلمين الشيعة في البلاد، بحسب منظمة العفو الدولية. وقالت هبة مورايف، من منظمة العفو الدولية في الشرق الأوسط: "كل مرحلة من مراحل العملية القضائية في المحكمة الدستورية العليا مشوبة بانتهاكات حقوق الإنسان، من منع الاتصال بمحام، إلى الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، إلى الإدانات التي تستند فقط إلى ما يسمى بالاعترافات المنتزعة بالتعذيب". شرعت السعودية في سلسلة من الإصلاحات المجتمعية واسعة النطاق منذ تعيين محمد بن سلمان ولياً

للعهد في عام 2017، مما سمح للنساء بقيادة السيارات، والحد من سلطات شرطة الأخلاق في البلاد ومنح النساء حرية السفر دون إذن من ولي الأمر. إلا أن الإصلاحات صاحبته حملة من المعارضة، بما في ذلك احتجاج نشطاء بارزين مثل لجين الهذلول، التي ناضلت من أجل حق المرأة في قيادة السيارة. كما واجه سجل المملكة في مجال حقوق الإنسان تدقيقاً دولياً متجدداً منذ مقتل الصحفي المعارض جمال خاشقجي في قنصلية المملكة في إسطنبول عام 2018. تأسست المحكمة الدستورية العليا في عام 2008 لمحاكمة الأفراد المتهمين بجرائم ذات صلة بتنظيم القاعدة ودعمه. ومع ذلك، وبالإشارة إلى وثائق المحكمة والبيانات الحكومية والتشريعات الوطنية، فضلاً عن المقابلات مع النشطاء والمحامين والأفراد المقربين من القضايا الموثقة، تزعم منظمة العفو الدولية أن المحكمة تحولت إلى "استهزاء بالعدالة" يستهدف حرية التعبير والنشاط السياسي السلمي. وتبين إحدى النتائج الأكثر إثارة للقلق أن المحكمة الدستورية العليا تعتمد اعتماداً كبيراً على الاعترافات المنتزعة في ظروف التعذيب. وقد حُكم على ما لا يقل عن 20 شخصاً بالإعدام، حيث أُعدم 17 منهم.

على الرغم من الجهود المبذولة لتحرير المجتمع السعودي وتعريضه للقيم الغربية، لا تزال السلطة مركزية وتقع على عاتق محمد بن سلمان. لقد كثرت الحكومات الغربية من شعارها الديمقراطي ومنحت الضوء الأخضر للنظام السعودي لقمع المعارضة.

## وزارة الخارجية البريطانية تنفي التراخي في متابعة قضية كشمير على المسرح العالمي

الفجر الباكستانية - نفت وزارة الخارجية البريطانية بشدة يوم الخميس التراخي في متابعة قضية كشمير على الساحة العالمية. "إننا نأخذ قضية جامو وكشمير على محمل الجد؛ إنها القضية الأساسية للسياسة الخارجية لباكستان". وقالت المتحدث باسم الاتحاد عائشة فاروق في المؤتمر الصحفي الأسبوعي "إن الملاحظة بأن وزارة الخارجية لا تأخذ الأمر على محمل الجد ليست دقيقة". احتفلت باكستان بيوم كشمير يوم 5 شباط/فبراير لتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال الهندية في كشمير المحتلة وإيجاد الوعي على النزاع القائم منذ فترة طويلة وقرارات مجلس الأمن الدولي غير المنفذة المتعلقة به. وضمت الهند في العام الماضي المنطقة المحتلة بإلغاء المادة 370، وبذلك أنهت المركز الخاص الممنوح لها في الدستور الهندي.

هناك انتقادات من بعض الأوساط السياسية في باكستان بأن وزارة الخارجية لم تفعل المطلوب للترويج وتعزيز قضية كشمير. وقال المتحدث إن الحكومة حددت "رؤية" السياسة الخارجية، في حين إن وزارة الخارجية نفذت الشيء نفسه. وشرحت فيما بعد آلية تنفيذ سياسة الحكومة في كشمير داخل وزارة الخارجية وقالت إن في منطقة كشمير وحدة متعددة الوكالات مكرسة لمراقبة الوضع المتطور في كشمير المحتلة وتنفيذ استراتيجيات الحكومة من خلال أكثر من 100 بعثة في جميع أنحاء العالم. وحذرت السيدة فاروق من التوقعات، وقالت: "إن الاستراتيجية المتعلقة بقضية كشمير ليست حدثاً، بل هي عملية". وأكدت للمتشككين أن وزارة الخارجية لم تكن أبداً مهمة بشأن كشمير وظلت تعمل لدفعه قدماً. ورداً على سؤال حول عدم تأييد الرياض لاقتراح إسلام آباد بعقد اجتماع لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي حول كشمير، ذكرت المشاركة مع الكتلة الإسلامية بما في ذلك اجتماع فريق الاتصال وتقرير من حقوق الإنسان في منظمة المؤتمر الإسلامي حول كشمير منذ ضم الهند للمنطقة وقالت إنه تمت مناقشة عدة أفكار في هذا الصدد.

منذ أن ضمت الهند كشمير، كانت حكومة خان تماطل وتبحث عن أعذار لإضفاء الشرعية على إخضاع مودي لكشمير. هناك حل واحد لكشمير، وهذا يتطلب من الجيش الباكستاني تحريرها من الهندوس.